الأمم المتحدة S/PV.8523

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٢٣

الأربعاء، ٨ أيار/مايو ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دجاني	(إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	ألمانيا	السيد هويسغن
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيد لويتسكي
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد مابهونغو
	الصين	السيد ياو شاو جون
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيده غيغن
	كوت ديفوار	السيد باكايوكو
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديكسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للمدعية العامة فاتو بنسودة.

السيدة بنسودة (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بإتاحة هذه الفرصة لي للتفاعل مع مجلس الأمن مرة أخرى في سياق عرض تقريري السابع عشر عن الحالة في ليبيا. وقبل أن أقوم بذلك، أود أن أهنئ إندونيسيا على تولي رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو، وأشكرها على ترؤس هذه الجلسة.

بينما أخاطب المجلس اليوم، يؤسفني كثيرا استمرار القتال في ليبيا بلا هوادة. فخلال الأشهر الستة الماضية، تصاعدت أعمال العنف ووقعت اشتباكات مسلحة في عدة مناطق في ليبيا، بما في ذلك درنة في الشرق، ومرزق في الجنوب، وطرابلس في الغرب. وكما هو الحال دائما، يواصل مكتبي رصد النزاع المستمر عن كثب، إلى جانب جمع المعلومات من مختلف المصادر، وتقييم ما إذا كانت هناك جرائم قد ارتكبت تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

وبطبيعة الحال، يولي مكتبي اهتماما وثيقا للنزاع المسلح الجاري في طرابلس ومحيطها منذ أوائل نيسان/أبريل من هذا العام. وتشير التقارير إلى أن القتال قد حصد بالفعل ٤٣٢ من الأرواح، بمن في ذلك ما لا يقل عن ٢٣ مدنيا. وتفيد التقارير بأن أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص شردوا داخليا بسبب الأعمال العدائية، في حين ظل آخرون محاصرين في المناطق المتضررة من النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة شواغل جدية بشأن حماية المهاجرين واللاجئين المحتجزين في مراكز بالقرب من مناطق النزاع.

في ١٦ نيسان/أبريل، أصدرت بيانا أناشد فيه كافة الأطراف في النزاع المسلح الاحترام الكامل لقواعد القانون الدولي الإنساني. وشددت على أن كافة الأطراف في النزاع المسلح يجب أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما فيها المدارس والمستشفيات ومراكز الاحتجاز. وعلى نحو خاص، ناشدت القادة، من العسكريين والمدنيين، كفالة عدم ارتكاب مرؤوسيهم لجرائم منصوص عليها في نظام روما الأساسي. والقانون بشأن ذلك واضح. إن علم قائد أو كان ينبغي له أن يعلم أن مرؤوسيه ارتكبوا أو كانوا على وشك ارتكاب جرائم وأخفق في اتخاذ كافة التدابير اللازمة والمعقولة في حدود سلطته أو سلطتها لمنع ارتكاب تلك الجرائم أو قمعها، قد يتم تحميل القائد مسؤولية جنائية.

وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لتوضيح رسالتي إلى كافة الأطراف الضالعة في القتال في ليبيا. إن مكتبي على استعداد للتحقيق، وعند الاقتضاء، محاكمة أي شخص طرف في النزاع المسلح الجاري إن سلك مسلكا يشكل جريمة تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. معاناة الشعب الليبي يجب أن تتوقف. وأحث المجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التأكد من توجيه رسالة متسقة ولا لبس فيها لجميع الفصائل المتحاربة في ليبيا مفادها أن قواعد القانون

الدولي الإنساني يجب أن تحترم بشكل كامل، وأن مرتكبي الجرائم الفظيعة سيلاحقون وستتم محاسبتهم بشكل منفرد وجنائيا.

وأود الآن أن أوافي المجلس بأخر المعلومات بشأن قضية السيد سيف الإسلام القذافي. كما يعلم أعضاء المجلس، في حزيران/يونيه ٢٠١٨ قدم السيد القذافي طعنا في مقبولية القضية المرفوعة ضده أمام المحكمة الجنائية الدولية. وأدعى بعدم مقبولية قضيته لأنه قد سبقت محاكمته في ليبيا عن نفس السلوك الذي زعم ارتكابه له في القضية المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية. لكن المحكمة رفضت طعن السيد القذافي. في ٥ نيسان/أبريل، أغلبية قضاة الدائرة التمهيدية الأولى رفضوا هذا الطعن في مقبولية الدعوى، وقرروا أن قضية السيد القذافي ما زالت قابلة للنظر فيها أمام المحكمة الجنائية الدولية. في وقت سابق من اليوم، أصدر القاضي برين دي بريشامبو من نفس الدائرة رأيا مستقلا مطابقا، اتفق فيه مع قرار الأغلبية في ثلاث نقاط رئيسية: أولا، أن السيد القذافي له الحق في رفع الطعن في مقبولية الدعوى؛ ثانيا، في رفض الطعن بعدم مقبولية دعوى الطعن؛ وثالثا، أن القضية المرفوعة ضد السيد القذافي قابلة للنظر فيها أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وجدت الدائرة التمهيدية في قرارها أن السيد القذافي لم يحاكم في ليبيا بموجب المواد ذات الصلة من نظام روما الأساسي. ووفقا للقانون الوطني الليبي، بما أن السيد القذافي قد أدين من محكمة الجنايات في طرابلس غيابيا، بعد توقيفه يجب أن تبدأ محاكمته من جديد. وبالتالي، لم يصدر حكم نهائي في الإجراءات القضائية المحلية ضد السيد القذافي. وإضافة إلى ذلك، فإن الحكم الصادر ضد السيد القذافي لم يصل إلى درجة الحكم النهائي، وهو أمر مطلوب من أجل الوفاء بالمواد المنطبقة من نظام روما الأساسي.

وعلاوة على ذلك، وجدت الدائرة التمهيدية أن السيد القذافي لم يحصل على عفو عام في ليبيا. وأشارت الدائرة إلى أن منح العفو العام والعفو الخاص عن الجرائم الخطيرة مثل القتل والتي تمثل جرائم ضد الإنسانية يتنافى مع حقوق الإنسان المعترف بها دوليا. وذكرت أن العفو العام والعفو الخاص يتعارضان مع التزامات الدول الإيجابية بالتحقيق وملاحقة ومعاقبة مرتكبي الجرائم الرئيسية ويحرمان الضحايا من الحق في معرفة الحقيقة واللجوء إلى القضاء وطلب التعويضات حيثما يكون ذلك مناسبا. هذه استنتاجات هامة فيما يتعلق بمسألة مكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم الدولية وتتسق مع النتائج السابقة التي توصلت إليها عدة محاكم إقليمية ودولية في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بمسائل العفو العام والعفو الخاص. ورفع السيد القذافي دعوى استئناف على حكم الدائرة التمهيدية بشأن الطعن في مقبولية الدعوى.

وبغض النظر عن إجراءات المقبولية الحالية، تظل ليبيا ملزمة بتوقيف وتسليم السيد القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية. وللأسف، فإن قضية السيد القذافي ليست القضية الوحيدة المتصلة بليبيا والتي وصلت إلى طريق مسدود. هناك مذكرات توقيف فيما يتصل بمشتبه بهم آخرين في حالة ليبيا وهم السيد التهامي محمد خالد والسيد محمود مصطفى بوسيف الورفلي.

وفي نهاية المطاف، فإن تنفيذ تلك المذكرات يتوقف على تعاون الدول. وللأسف، فإن ضمان تعاون الدول فيما يتعلق بتوقيف وتسليم المشتبه بهم يظل من أكبر التحديات التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية. وأداء المحكمة لا يمكن فصمه عن هذا الواقع. ونجاح المحكمة يعتمد إلى حد كبير على تعاون الدول الفعال والحقيقي.

والتقاعس عن توقيف وتسليم الأشخاص الذين صدرت بحقهم مذكرات اعتقال يمكن أن يؤدي إلى ضرر حقيقي. ويتضح ذلك بشكل جلي في قضية السيد الورفلي. بالرغم من مذكرة التوقيف التي صدرت عن المحكمة الجنائية الدولية بحقه عن جريمة الحرب المتعلقة بقتل ٣٣ شخصا، يظل السيد الورفلي

حرا طليقا، ويزعم أنه قد ارتكب جريمة أخرى بقتل ١٠ ضحايا آخرين بعد خمسة أشهر فقط من إصدار المحكمة الجنائية الدولية لمذكرة توقيفه. واليوم، لم تنفذ مذكرتان بتوقيفه بعد. وحقيقة أن السيد الورفلي ما زال داخل ليبيا معروفة جيدا. ولم يعتقل ولا يوجد أي دليل على أنه قد تمت بالفعل محاكمته في ليبيا من جانب قادته في الجيش الوطني الليبي.

السيد التهامي، وهو الرئيس السابق لوكالة الأمن الداخلي الليبية، والمتهم بارتكاب جرائم متعلقة بالسجن غير القانوني والاضطهاد والتعذيب للمعارضين السياسيين لنظام معمر القذافي، مطلوب منذ عام ٢٠١٣.

وبغض النظر عن خطورة الجرائم المزعومة ضدهم، فإن المشتبه بهم الثلاثة في حالة ليبيا ما زالوا طلقاء. وعدم إلقاء القبض عليهم يخل بالتحقيقات الجارية للمكتب. إنه يوجه رسالة إلى الضحايا مفادها أن الجناة المزعومين يمكنهم التهرب من العدالة ومواصلة ارتكاب الجرائم مع الإفلات من العقاب. ويثني الشهود عن الإدلاء بشهاداتهم ووضع ثقتهم في المحكمة الجنائية الدولية، ويعرضهم لخطر لا لزوم له. وعلى المدى الطويل، يقوض انعدام المساءلة احترام سيادة القانون ويعرقل إحراز تقدم نحو الاستقرار والأمن في ليبيا.

إن الوضع الراهن غير مستدام. الإفلات من العقاب على الجرائم الوحشية لا يفضي إلى إحلال السلام والاستقرار في ذلك البلد الذي مزقته الحرب. وأغتنم هذه الفرصة لكي أجدد دعوتي لتعاون الدول في مسألة توقيف ونقل المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية، وأطلب إلى المجلس تقديم دعمه من خلال اتخاذ موقف واضح وصريح دعما لنا.

ويواصل مكتبي أيضا متابعة الحالة المتعلقة بالمشردين داخليا في ليبيا. وتفيد التقارير بأن عشرات الآلاف من الأشخاص ما زالوا مشردين داخليا. الأشخاص المشردون داخليا، وبخاصة النساء والأطفال، هم من بين أكثر السكان ضعفا. ولا يعانون من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة فحسب، بل يتعرضون أيضا لأعمال العنف.

والمهاجرون كذلك يمثلون مجموعة شديدة الضعف من السكان في ليبيا. ولم تنحسر التقارير التي تفيد بارتكاب جرائم خطيرة وواسعة الانتشار ضد المهاجرين خلال فترة الستة أشهر الماضية. ويواصل فريقي جمع الأدلة فيما يتعلق بتلك الجرائم المزعومة عبر الاستراتيجيات التحقيقية واستراتيجيات التعاون. وعند القيام بذلك، نولي اهتماما خاصا لارتكاب الجرائم الجنسية والجنسانية.

ومجموعة الأدلة التي جمعها مكتبي تشير إلى أن الجرائم، بما في ذلك التعذيب والسجن غير القانوني والاغتصاب والاسترقاق، ترتكب ضد المهاجرين في كافة مراحل رحلاتهم وفي مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية على السواء. والأدلة تشير إلى ضلوع أفراد وميليشيات وأطراف تابعة للدولة في أعمال تهريب المهاجرين والاتجار بهم في العديد من أنحاء ليبيا، بما في ذلك في مصراتة والزاوية وطرابلس وبني وليد.

واستنادا إلى الأدلة التي جمعت حتى الآن، يستمر فريقي في تقييم إمكانية رفع القضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. وفي الوقت نفسه، يتعاون مكتبي مع عدد من الدول والمنظمات لدعم التحقيقات والملاحقات القضائية الوطنية المتعلقة بتهريب البشر والاتجار بهم في أنحاء ليبيا. وترمي هذه الاستراتيجية إلى سد فجوة الإفلات من العقاب من خلال مساعدة النظم الوطنية في توفير المساءلة عن الجرائم التي قد لا تندرج ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. وتبين تعليقات شركائنا أن هذه الاستراتيجية تثبت نجاعتها بالفعل وتحقق نتائج ملموسة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن تقديري للتعاون الذي يتلقاه مكتبي من العديد من الدول، بما فيها ليبيا، وتونس، وهولندا، وإيطاليا والمملكة المتحدة. كما نتلقى مساعدة قيمة

من منظمات مثل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). إن الدعم العملي الذي تقدمه الدول والمنظمات لعمل المحكمة الجنائية الدولية يستحق التقدير. وأود أن أشيد بشجاعة الكثير من الليبيين الذين تعاونوا مع مكتبي منذ عام ٢٠١١ إلى يومنا هذا. لقد تحدث فريقي مع سكان عانوا معاناة لا توصف وفقدوا أحباءهم في ظروف رهيبة. وندرك أنه بالنظر إلى مناخ الإفلات من العقاب السائد في ليبيا، فإن هناك أشخاص يرون في المحكمة الجنائية الدولية أملهم الوحيد في مساءلة من يُزعم ارتكابهم لجرائم فظيعة.

ونعلم أيضا أن كثيرا من الناس يرغبون لأسباب مفهومة، في أن يروا المزيد من النتائج من المحكمة الجنائية الدولية، عاجلا وليس آجلا. إن أنواع التحقيقات التي يضطلع بها مكتبي معقدة وكثيرا ما تستغرق وقتا طويلا. ومع ذلك، أود أن أؤكد للمجلس وللشعب الليبي أن حالة ليبيا ما زالت تشكل أولوية بالنسبة لمكتبي. إن فريقي ينهض بمسؤوليته بشأن التحقيق والمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية، فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في ليبيا، بأقصى قدر من الجدية وهو يعمل بجد شديد من أجل المضي قدما في تحقيق القضايا الحالية والجديدة.

وفي نهاية المطاف، يعد التقدم الذي يحرزه مكتبي في حالة ليبيا مخيبا للآمال، كما تتبدد الثقة في المحكمة الجنائية الدولية سنة بعد سنة، حينما تبقى أوامر إلقاء القبض دون تنفيذ. وستُشوه مصداقية المجلس أيضا إذا لم تتخذ تدابير ملموسة لضمان إلقاء القبض على المشتبه فيهم واستسلامهم. وعندما يتم القبض على المشتبه فيهم ويسلمون إلى المحكمة الجنائية الدولية، يمكن فحص الادعاءات المقامة ضدهم في محاكمة عادلة وعلنية. ويعطي هذا لضحايا جرائمهم المزعومة الفرصة للمشاركة في الإجراءات، وإتاحة الاستماع إليهم، ومشاهدة العدالة وهي تأخذ مجراها.

ولذلك، من الضروري أن تنفذ جميع أوامر إلقاء القبض المعلقة في حالة ليبيا. ويتطلب تحقيق هذا الهدف التعاون الكامل من أعضاء المجلس وجميع الدول المعنية. ويشمل ذلك الدول الأطراف وغير الأطراف على حد سواء، بما في ذلك ليبيا نفسها. وسويا، يمكننا أن نكفل التنفيذ الفعال للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، والاستجابة على نحو ملائم للآمال والتطلعات التي أتاحها ذلك القرار للشعب الليبي. إن السلام والاستقرار اللذين ما انفك الشعب الليبي ينشدهما منذ وقت طويل مرتبطان ارتباطا وثيقا بقدرة المحكمة الجنائية الدولية على الوفاء بولايتها بصورة فعالة في حالة ليبيا. وفي بلد دُمر جراء الحرب والصراع، ويشهد معاناة إنسانية شديدة، آن الأوان منذ وقت طويل لأن يشعر الليبيون بأن يد القانون الحامية حقيقية وملموسة.

وبينما نعمل في إطار ولاية كل منا، نتقاسم عبء مسؤولية مشتركة وكبيرة في هذا الصدد لصالح جميع الليبيين وليبيا. ويجب ألا نفشل في إنجاز هذا الواجب المشترك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المدعية العامة بنسودة على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة ديكسون (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المدعية العامة على إحاطتها للمجلس عن تقريرها السابع عشر إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن الحالة في ليبيا. ولا تزال المملكة المتحدة تدعم بشكل كامل عمل المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا للتصدي للإفلات من العقاب وضمان محاسبة المسؤولين عن أشد الجرائم خطورة التي تثير قلق المجتمع الدولي.

إن أحدث تقرير للمدعية العامة يبرز مرة أخرى الحالة المقلقة للغاية في ليبيا. ومما يثير القلق بشكل خاص أن الحالتين الأمنية والإنسانية في تدهور مستمر، وأن ثمة حوادث عديدة يقتل فيها مدنيون. إن تزايد عدم الاستقرار والعنف لا يفيد

أحدا. إن الشعب الليبي يستحق أفضل من ذلك، ويجب علينا أن نواصل دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار اللذين ينبغي أن يحظى بهما جميع الليبيون وندعو الجهات المشاركة في النزاع إلى الالتزام بوقف إطلاق النار، والعودة إلى العملية التي تقودها الأمم المتحدة، واحترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

وفي هذا السياق، نود أن نشير مع الموافقة إلى أن المدعية العامة أصدرت في ١٦ نيسان/أبريل بيانا مانعا يدعو جميع الأطراف والجماعات المسلحة الضالعة في القتال إلى الاحترام الكامل لقواعد القانون الإنساني الدولي وتجنب ارتكاب أي من الجرائم الواقعة ضمن اختصاص المحكمة. ونلاحظ عزمها على متابعة مرتكبي هذه الجرائم، مع الاحترام الكامل لمبدأ التكامل. ومن ناحية أخرى، من الضروري التفاوض بشأن هدنات إنسانية للسماح بإجلاء المدنيين الأبرياء، بمن فيهم المشردون واللاجئون والمهاجرون إلى حيث الأمان.

وعلى الرغم من البيئة المتزايدة الصعوبة، يجب أن نضمن مساءلة جميع من يرتكبون انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك أعمال القتل غير القانوني. لقد سبق أن أيدت المملكة المتحدة الدعوات للمساءلة والتحقيق مع الذين يرتكبون فعالا في ليبيا ترقى إلى مستوى جرائم الحرب أو غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، ومحاكمتهم حسب الاقتضاء. ولا يمكن أن يكون الرد على التقارير المتعلقة بتلك الانتهاكات هو الإفلات من العقاب.

إن المحكمة الجنائية الدولية تقوم بدور مهم. ومرة أخرى، ندعو جميع الأطراف إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ أوامر الاعتقال المعلقة. وتعرب المملكة المتحدة عن الامتنان للمدعية العامة بشأن القضايا المرفوعة ضد السيد الورفلي، والسيد خالد، والسيد القذافي، والسيد السنوسي، وتلاحظ بصفة خاصة آخر المستجدات المقدمة من المدعية العامة عن أنشطة المحكمة فيما يتعلق بالسيد القذافي. وتعتقد المملكة المتحدة أنه من المهم بالنسبة لشعب ليبيا أن تواصل المحكمة جهودها من أجل تقديم أولئك الأفراد وغيرهم ممن تنظر المحكمة في قضاياهم، إلى العدالة. ونلاحظ على وجه الخصوص أن السيد الورفلي لا يزال طليقا فيما يبدو، داخل ليبيا.

وتلاحظ المملكة المتحدة بقلق بالغ تدهور حالة المشردين والمهاجرين واللاجئين في ليبيا. وسنواصل العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى ومكتب المدعية العامة ومكتب المدعي العام الليبي للتحقيق في التقارير الخاصة بالجرائم المروعة والانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، مثل التعذيب والقتل خارج نطاق القانون والعنف الجنسي والعمل القسري، والتي ارتكبت بعضها المليشيات والجماعات المسلحة في ليبيا ضد المهاجرين، بمن فيهم المهاجرون الذين يمرون عبر ليبيا.

كما نشعر بالجزع إزاء الظروف والتجاوزات التي تواجه بعض المهاجرين في مرافق الاحتجاز، وندعو السلطات الليبية إلى البحث عن بدائل للاحتجاز. ويجب احترام حقوق الإنسان للأشخاص المشردين والمهاجرين واللاجئين. ونقدر عمل المحكمة الجنائية الدولية في التصدي للاتجار بالبشر. وما برحت المملكة المتحدة واضحة بشأن الحاجة إلى عمل المزيد لتحطيم نموذج أعمال مهربي الأشخاص والتصدي لجريمة الهجرة المنظمة.

وستظل المملكة المتحدة داعما قويا ومراعيا للمبادئ بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية. وسنواصل تقديم دعمنا الكامل للمدعية العامة وفريقها أثناء اضطلاعهم بالتحقيقات. وفي ضوء الحالة الأمنية المريعة، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يرصد المجلس ويقيم التطورات في ليبيا وأن تدعم الدول المدعية العامة في جهودها. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحد في إدانته للحالة في ليبيا، وأن يقدم دعمه الكامل لمغالبة

التحديات التي تواجهها، بما في ذلك من خلال الدعوات لوقف إطلاق النار والعودة إلى العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة.

السيد المنيخ (الكويت): يطيب لي بداية أن أقدم الشكر للسيدة فاتو بنسودة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها القيمة حول مضمون التقرير السابع عشر للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية المقدم لمجلس الأمن عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) ونجدد ترحيبنا بالجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية والحاجة إلى تحقيق أسس العدالة وضمان عدم الإفلات من العقاب وفقا لما نص عليه القانون الدولي.

نشيد هنا بالدور الدؤوب لمكتب المدعي العام، على الرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهها في الاضطلاع بمسؤولياته الموكلة إليه في رصد مرتكبي الجرائم والانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة، ولا سيما بالنظر إلى الحالة الأمنية الصعبة والدقيقة التي تمر بها ليبيا، بما في ذلك تصعيد العمليات العسكرية حول العاصمة طرابلس منذ بداية شهر نيسان/أبريل. ونتشاطر مع السيدة بنسودا قلقها أيضا جراء تصاعد وتيرة تلك الاشتباكات العسكرية، التي أسفرت عن مقتل وجرح عدد كبير من الناس، وتسببت بنزوح آلاف المدنيين من مناطق القتال.

لا تفوتنا هنا الإشادة بالدور الكبير الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، برئاسة الممثل الخاص للأمين العام إلى ليبيا، السيد غسان سلامة، في التوصل إلى هدنة إنسانية مؤقتة قابلة للتجديد لوقف القتال وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها.

نجدد مناشدتنا للأطراف الليبية بالتحلي بضبط النفس، واحترام القانون الإنساني الدولي، وعدم استهداف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، والعودة من جديد إلى الحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة. ونعرب أيضا عن قلقنا إزاء الإشارة الواردة في تقرير المدعية العامة بشأن الانتهاكات المرتكبة ضد المهاجرين في مراكز الاحتجاز، التي تعتبر انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. وقد تصاعدت حدة هذه الانتهاكات مع بدء العمليات العسكرية الأخيرة.

من هذا المنطلق، نؤكد أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق العدالة في جميع الأراضي الليبية تقع على عاتق السلطات الليبية، من خلال ممارسة سيادتها وولايتها القضائية، تماشيا مع المادة الأولى من نظام روما الأساسي. ولذلك يجب على المحكمة الجنائية الدولية مراعاة الاختصاصات القضائية والجنائية الوطنية في ليبيا حيال القضايا المعروضة على المحاكم الليبية بهدف تحقيق التكامل المرجو بينها والقضاء الوطني الليبي، وبوصفها محكمة مكملة للاختصاصات القضائية الجنائية الوطنية. في الوقت نفسه ندرك فيه حجم التحديات الأمنية في ليبيا التي تؤثر بدورها على عمل خبراء المحكمة في إجراء التحقيقات اللازمة.

نرحب بالمساعدة المقدمة من بعض الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه جميع السلطات الليبية المختصة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع مكتب الادعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية، الذي سيسهم من دون شك في زيادة فعالية التحريات والتحقيقات التي يجريها للوفاء بالولاية المنوطة به.

السيد سينغر ويسينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): يسرنا أن نبدأ بالإشادة بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها المدعية العامة فاتو بنسودا بشأن موضوع يحتاج إلى حل عاجل.

تغتنم الجمهورية الدومينيكية هذه الفرصة لتشيد بجهود مكتب المدعية العامة وتؤكد من جديد تعاونها الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ودعمها لعملها. إن الجمهورية الدومنيكية، انطلاقا من انفتاحها على التعاون الدولي وحرصا منها على الضرورة الحيوية لصون السلم والأمن الدوليين، صادقت على

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في آذار/مارس ٢٠٠٥، ومنذ ذلك الحين ما فتئت تبرهن على التزامها بالتعاون مع هيئة العدالة الدولية هذه.

إن المحكمة الجنائية الدولية تتصرف وفقا لمبدأ التكامل فيما يتعلق بالولاية القضائية الجنائية الوطنية. ولذلك يجب على الدول أن تمارس ولايتها القضائية الجنائية بالتنسيق مع العدالة الدولية عن طريق وضع إطار تنظيمي وطني يسهم في المقاضاة والمعاقبة على أي فعل يخل بالسلم والأمن الدوليين.

كما سمعنا اليوم من السيدة فاتو بنسودا، فان الحالة في ليبيا تبعث على القلق الشديد. إذ أن حالة شعبها بالنسبة لنا تبعث على الريبة والحزن العميقين. ولهذا السبب، تشارك الجمهورية الدومينيكية دعوة المدعي العام وتؤيد وقف ارتكاب الجرائم من جميع الأطراف المتورطة في النزاع. من الجدير بالذكر أنه خلال الفترة الوجيزة من هذا العام، مات نحو ٤٣٢ شخصا، وشرد نحو ٥٠ ٠٠٠ شخص. ومع ذلك، لم يحاكم أحد عن ارتكاب هذه الجرائم. ولا بد من وقف الهجمات المستمرة على السكان المدنيين والهياكل المدنية، مثل المستشفيات، والمدارس، ومركبات الإغاثة، والمراكز الصحية، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

لهذا السبب، نعتقد انه لا مندوحة من أن تعترف سلطات الدولة بالدور التكميلي للمحكمة الجنائية الدولية التي تسعى جاهدة من أجل المحاكمة على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والتحقيق فيها والمعاقبة عليها. وبدون تعاون الإدارات الحكومية مع المحكمة الجنائية الدولية، سيكون عملها محدودا، مما يجعلها غير فعّالة.

في هذا الصدد، ندعو السلطات الليبية إلى التعاون بكفاءة في عملية القبض على السيد القذافي، والسيد الورفلي، والسيد التهامي، الذين لم يُقبض عليهم ولم يقدموا إلى العدالة، بالرغم من أوامر الاعتقال الصادرة بحقهم. وبوصفنا مجتمعا دوليا، يجب أن ننضم إلى جهود مكتب المدعية العامة في توفير الموارد والأدوات اللازمة، قدر المستطاع، لتحسين اضطلاعه بواجباته.

استنادا إلى كل ما سمعناه والذي لم نسمعه بعد اليوم، نناشد البلدان التي لم تقبل باختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ونحث بشدة السلطات الوطنية على التعاون مع تسليم الأشخاص المطلوبين، وفي إجراء التحقيقات وإلقاء القبض على المجرمين. ونحث مكتب المدعية العامة على مواصلة تحقيقاته ورصده للأحداث في ليبيا. ويشكل عمل هذا المكتب جزءا أساسيا في النضال من أجل مساعدة السكان الليبيين اليائسين وسكانها المهاجرين، وضحايا سوء المعاملة الفظيع، والاعتقالات غير القانونية، والاعتداء الجنسي.

اسمحوا لي أن اختتم كلمتي بكلمات الفيلسوف سوفوكليس، الذي قال إن الدولة التي يجري فيها التخلي عن الاحترام والتي يُترك فيها الحبل على الغارب للقيام بأي فعل مع الإفلات من العقاب ينتهي بها المطاف إلى السقوط في الهاوية. فالإفلات من العقاب شر يقوض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويخترق أعماق الناس، ويجعلهم ضحايا مرتين جراء انعدام العدالة الفعّالة والنزيهة.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن اشكر المدعية العام على إحاطتها.

قبل ثماني سنوات، أحال مجلس الأمن الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وعالج القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) فترة جسيمة مرت بها تاريخ ليبيا. وانتهاكات القذافي المروعة صدمت العالم. والآن، وكما كنا آنذاك، نقف ضد الإفلات من العقاب، وندعم الجهود الرامية إلى تقديم المسؤولين عن الفظائع في ليبيا إلى العدالة. ونكرر نداءنا بمساءلة سيف الإسلام القذافي، والتهامي، ومحمد خالد، الرئيس السابق لوكالة الأمن الداخلي الليبية السيئة السمعة، عن جرائمهم المزعومة ضد الإنسانية، وقتلهم واضطهادهم لمئات المدنيين في عام ٢٠١١. كما نحدد

دعوتنا إلى السلطات الليبية بمحاسبة محمود الورفلي على ارتكابه المزعوم لأعمال القتل غير المشروع.

وتشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء عدم الاستقرار في طرابلس، وهي حالة تعرض المدنيين الأبرياء للخطر. ولا يمكن أن يأتي السلام والاستقرار الدائمين إلا من خلال حل سياسي. وينبغي لجميع الأطراف أن تعود سريعا إلى الوساطة السياسية للأمم المتحدة، التي يتوقف نجاحها على وقف إطلاق النار في طرابلس وحولها.

نؤيد الجهود المستمرة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، للمساعدة في تحاشي وقوع المزيد من التصعيد وشق الطريق المفضي قدما، الطريق الذي يوفر الأمن والرخاء لجميع الليبيين. وتشكل هذه الإحاطة الإعلامية تذكيرا هاما مؤداه أن المساءلة لا توفر فقط العدالة لضحايا الانتهاكات والتجاوزات التي حدثت في الماضي، بل تبعث بإشارة أيضا مفادها أنه لن يسمح بارتكاب الانتهاكات والتجاوزات في المستقبل.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الانتهاكات التي يرتكبها المتجرون بالبشر والمهربون ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا. ونؤيد الجهود الرامية إلى محاسبة هؤلاء الأفراد، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون الذين يثبت تواطؤهم. وستواصل الولايات المتحدة العمل من أجل وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك المشكلة المستمرة المتمثلة في تهريب البشر والاتجار بهم التي ابتليت بها المنطقة. وندين بشدة محاولات الإرهابيين، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، استخدام العنف ضد الليبيين الأبرياء والمؤسسات الرئيسية لبث الفوضى. ويجب أن نحول دون نجاحهم. وسنستمر في العمل من أجل هزيمة هذه الجماعات. لقد كانت الولايات المتحدة تاريخياً، وستظل، مؤيدا قويا لتحقيق المساءلة الحقيقية والعدالة لضحايا الأعمال الوحشية، من خلال الآليات المناسبة.

ويجب أن يواجه مرتكبو جرائم الفظائع العدالة، ولكن يجب علينا أيضا أن نتوخى الحذر في التعرف على الأداة المناسبة لكل حالة. ومع ذلك، يجب أن أكرر اعتراضنا الثابت والمبدئي على أي تأكيد على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على مواطني الدول التي ليست أطرافا في نظام روما الأساسي، أو في غياب إحالة من مجلس الأمن أو موافقة هذه الدول. وعلى الرغم من أننا ننوه بالقرار المتخذ مؤخرا بعدم السماح بإجراء تحقيق في الحالة في أفغانستان، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء المحاولات غير المشروعة من جانب المحكمة الجنائية الدولية لتأكيد الاختصاص. ولا يقلل موقفنا إزاء المحكمة الجنائية الدولية من التزام الولايات المتحدة بدعم المساءلة عن الجرائم الفظيعة.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، اسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن الحالة في ليبيا. بشكل عام، لا تزال ألمانيا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في الميدان. فما زلنا نشهد تصعيدا عسكريا. وهناك تقارير مستمرة حول قصف لمناطق مكتظة بالسكان. كما نكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وما زلنا نؤيد الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا، السيد سلامة، في جهوده الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار وحماية المدنيين والعودة إلى المسار السياسي. ولا يوجد أي حل عسكري للحالة في ليبيا. ويتعين علينا أن نعود إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وأشعر بالأسف الشديد لأن مجلس الأمن ليس متحدا بشأن هذه الدعوة البسيطة جدا.

أود أن أشكر السيدة بنسودة على إحاطتها الإعلامية وتقريرها. ومن دون خوض في التفاصيل، أود أن أؤيد المتكلمين الآخرين فيما يتعلق بالدعم المقدم وشواغلهم بشأن الحالة. وأود أيضا أن أعرب عن تأييدي لمن أشاروا إلى وجوب أن تتعاون الدول المسؤولة مع السيدة بنسودة وأن تنفذ جميع أوامر الاعتقال المعلقة.

ونحن نشعر بالجزع بشكل خاص – وقد أشارت المدعية العامة إلى ذلك – إزاء التقارير المتعلقة بالعنف ضد اللاجئين والمهاجرين. وأشارت أيضا، بل وقدمت تقريرا عن عدم احترام حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني، ولا سيما ضد المهاجرين في مراكز الاحتجاز. ويجب على ليبيا أن تفعل كل ما في وسعها لكفالة المساءلة عن أخطر الجرائم. وإذا لم تتمكن من القيام بذلك، ينبغي لها أن تطلب المساعدة من المحكمة الجنائية الدولية وأن تعمل معها.

اسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات العامة بشأن المحكمة الجنائية الدولية. من المؤسف إننا نشهد اليوم، في جميع أنحاء العالم، انتشار الأفعال التي تنتهك القانون الدولي. وقد جرى ارتكاب العديد من الجرائم الفظيعة. فقبل أسبوعين، كان لدينا هنا في مجلس الأمن شهود على جرائم فظيعة (انظر S/PV.8514). إن العنف الجنسي في حالات النزاع مشكلة كبيرة. ويجب علينا أن نمنع الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة. ولا يمكننا، بل يجب ألا نسمح بأن يصبح ذلك حالة عادية جديدة. ويجب أن يخضع مرتكبوه للمساءلة. ويجب أن نعترف بالضحايا وأن نقدم الجناة إلى المحكمة. وذلك أمر بالغ الأهمية. وكما ذكر سفير الجمهورية الدومينيكية بصورة مقنعة جدا، فإن من المهم أيضا منع وقوع هذه الجرائم.

لقد استضافت ألمانيا إحدى أولى المحاكم الدولية على الجرائم الفظيعة – محكمة نورمبرغ. واليوم، فإننا فخورون بالتمسك بالتقاليد التي كانت تمثلها محكمة نورمبرغ. ونعتقد أن علينا أن ندافع عن المحكمة الجنائية الدولية وأن نؤيدها الآن أكثر من أي وقت مضى. فالمحكمة عنصر حاسم في النظام الدولي القائم على القواعد. ولذلك، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزام ألمانيا تجاه المحكمة الجنائية الدولية وبقيم العدالة والمساءلة التي تمثلها المحكمة الجنائية الدولية. ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز فعاليتها والدفاع عنها ضد جميع التهديدات، بما في ذلك التهديدات لاستقلالها.

أود أن أختتم بياني بتوجيه رسالة واضحة إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة بنسودة، والفريق العامل معها. إنني أشكرهم على عملهم رغم كل الصعاب. وستواصل ألمانيا دعمها لها ولولايتها.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نقدر عقد جلسة اليوم والإحاطة المهمة التي قدمتها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، والتي نرحب بها.

تعرب بيرو عن بالغ قلقها إزاء تصاعد النزاع المسلح في ليبيا، ولا سيما في الأسابيع الأخيرة. وندعو القادة والفصائل السياسية إلى وقف الأعمال العدائية والدخول في حوار – يدا بيد مع المساعي الحميدة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا – والعمل على اتخاذ تدابير ملموسة من أجل رفاه السكان المدنيين وحمايتهم.

ونؤكد مجددا أيضا إدانتنا القوية لحالات الجرائم الفظيعة العديدة والحالة الخطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي تقع في ليبيا. لقد أسفرت الهجمات المتعمدة على المدنيين والخوف المتولد في مواجهة الادعاءات المتعلقة بالإعدام من دون محاكمة، عن نزوح حوالي ٤٠ ٠٠٠ شخص داخليا. وقبل ثمانية أعوام فقط،أعرب المجلس، في سياق اضطلاعه بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عن ثقته في الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، بإحالة الحالة في ليبيا إليها. واليوم، بالنظر إلى التحديات التي تواجه المحكمة، نعيد التأكيد على قيم نظام روما الأساسي وحاجة الدول إلى التعاون معها.

وإذ ننوه بالجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام الليبي، ندعو السلطات الحكومية الأخرى في ليبيا، وكذلك سلطات أي دولة معنية، إلى تنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة، ولا سيما أمري القبض على السيد محمود الورفلي، الذي جرى

توثيق جرائمه الصارخة وتم تبادلها على شبكات التواصل الاجتماعي، وفقا للتقرير.

ونؤكد من جديد دعمنا لولاية المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية. ويجب فهم أي دعم لعمل المحكمة والتعاون معها على أنه فرصة لترسيخ العدالة وسيادة القانون على الصعيدين المحلي والدولي. ويعني ذلك تعزيز الثقة في المؤسسات القضائية والردع الفعال.

يتفاقم النزاع المسلح في ليبيا بسبب أعمال المنظمات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة له، وكذلك جماعة بوكو حرام، التي تسيطر على مناطق من الأراضي الليبية، وهي ضالعة في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وعلى وجه الخصوص، نود أن نسلط الضوء على الأهمية التي توليها بيرو لتناول الصلة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، وهي مسألة بالغة الخطورة في المنطقة.

وفيما يتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية، ندين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية الشنيعة في ليبيا، بما في ذلك ضد مقر وزارة الخارجية في طرابلس في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والذي أسفر عن سقوط أكثر من ١٢ قتيلا وعن إصابة الكثيرين بجروح.

في هذا السياق، نشجع مكتب المدعية العامة، وفقًا لمبدأ التكامل، على تقييم هذه الحالات أيضا، وكذلك صلتها المحتملة بالتحقيقات الجارية. وكل هذا في سياق الجهود المبذولة لإيجاد حل سياسي في ليبيا سينهي مستويات العنف العالية والمستمرة، ويعزز الاستقرار الوطني والإقليمي، ويحقق السلام المستدام.

أختتم كلامي بالتشديد على أن الثقة في العدالة وفي المؤسسات المسؤولة عن ضمانها هي السبيل إلى حل ومنع نشوب النزاعات التي تؤثر على عدد متزايد من البلدان. وفي هذا الصدد، تعد المحكمة الجنائية الدولية ضرورية للاضطلاع بمسؤولية حماية السكان وضمان المساءلة عن الجرائم الفظيعة التي ترتكب كعنصر رئيسي في النظام الدولي القائم على المعايير.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أشكر السيدة بنسودة على إحاطتها.

إن الصين يساورها قلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة في ليبيا وتؤمن باستمرار بوجوب حل المسألة الليبية بالوسائل السياسية. ونأمل أن تبقي أطراف النزاع في ليبيا مصالح البلد وشعبه في صلب شواغلها، وأن تستجيب لنداءات المجتمع الدولي من خلال الالتزام بوقف لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن وتخفيف التوترات في البلد.

ونأمل أن تعود أطراف النزاع إلى مسار التسوية من خلال الحوار السلمي والمشاورات وأن تعزز بنشاط عملية التسوية السياسية في ليبيا بهدف استعادة السلام والاستقرار والتنمية في ليبيا في الوقت المناسب. ويشكل ذلك أساسا لتحقيق العدالة القضائية في ليبيا.

وتدعم الصين جميع الجهود التي تفضي إلى استقرار الحالة في ليبيا وتشجع التوصل إلى حل سياسي للحالة هناك. إننا نؤيد الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، من أجل مواصلة بذل مساعيها الحميدة من أجل تحقيق أوجه التآزر. والصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي في جهد نشط لتحقيق السلام والأمن الدائمين في ليبيا.

ويظل موقف الصين تجاه المحكمة الجنائية الدولية دون تغيير.

السيد مابهونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، إسمحوا لي أن أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الشاملة عن الحالة في ليبيا.

تواصل جنوب أفريقيا دعمها للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي يدعو إلى وقف العنف ضد المدنيين ويفوض للمحكمة الجنائية الدولية التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الأعمال القتالية الدائرة في ليبيا، التي لا تفضي للتوصل إلى حل سياسي ينهي الفترة الانتقالية الطويلة في ليبيا ويؤدي إلى توحيد مؤسسات البلد، فضلاً عن إجراء انتخابات وطنية. وهذا أمر ضروري لتعزيز الأمن والاستقرار وتحسين الظروف المعيشية للشعب الليبي.

وعلى الجبهة الإنسانية، يشعر وفد بلدي بالقلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية، خاصة وأن بعض الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني تواجه تحديات تقيد وصولها إلى أجزاء من البلد. إننا ندين فقدان أرواح المدنيين خلال أعمال العنف في طرابلس ونؤيد دعوة الأمين العام إلى التقيد بجميع الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ من أجل الحفاظ على الهدوء وتجنب المزيد من أعمال العنف في العاصمة. كما ندعو جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي وضمان اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتجنب النزاع.

وندعو جميع الأطراف وأصحاب المصلحة إلى تجديد الالتزام بالجهود الرامية إلى بناء السلام الدائم في ليبيا على أساس الحوار السياسي الشامل، باعتباره يشكل الوسيلة الوحيدة المناسبة لتحقيق السلام الدائم في ليبيا. ونكرر البيان الوقائي الصادر عن المدعية العامة، في ١٦ نيسان/أبريل، والذي يدعو جميع الأطراف والجماعات المسلحة المشتركة في القتال، إلى الاحترام التام لقواعد القانون الإنساني الدولي. ويشمل ذلك اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومراكز الاحتجاز.

ومن الأهمية بمكان معالجة الظروف التي تؤدي إلى الإرهاب والتطرف، بما في ذلك التطرف المصحوب بالعنف، واتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لهما من أجل وقف الحلقة المفرغة للنزاعات في القارة. ومن شأن ذلك الإسهام بشكل أكبر في ضمان سلامة السكان ورفاهيتهم وحمايتهم في القارة الأفريقية.

السيد باكايوكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يهنئ وفد بلدي السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها التي تغطي فترة ستة أشهر، بشأن أنشطة المحكمة المتعلقة بالقضايا المتعلقة بالحالة في ليبيا. وتؤكد كوت ديفوار التي هي دولة طرف في نظام روما الأساسي، دعمها الكامل لجهود المحكمة الجنائية الدولية لتعزيز العدالة الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب في العالم.

ويلاحظ وفد بلدي بأسف تدهور الحالة الأمنية في ليبيا منذ اندلاع الأعمال القتالية، في ٤ نيسان/أبريل، بين قوات اللواء حفتر وقوات حكومة الوفاق الوطني، بقيادة رئيس الوزراء فايز السراج. وفي ضوء تزايد عدد الضحايا وتدهور الحالة الإنسانية، يحث بلدي على وقف الأعمال القتالية واحترام وقف إطلاق النار الموقع في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، من أجل إعادة جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات، وبالتالي، توفير الشروط اللازمة لإحياء العملية السياسية وإنهاء الأزمة.

ويرى بلدي أن تدهور الحالة الأمنية في ليبيا قد يهيئ ظروفًا تتيح ترسيخ الفرع الليبي لتنظيم داعش. وفي الواقع، تشكل الهجمات على اللجنة الوطنية العليا للانتخابات في طرابلس والمؤسسة الوطنية للنفط ووزارة الخارجية في عام ٢٠١٨ مظاهر حزينة للعنف الذي ترتكبه الجماعات الإرهابية وتستحق الاهتمام المشترك من مجلسنا والمحكمة الدولية.

وبالمثل، تتطلب مسألة حقوق الإنسان أكبر اهتمام من جانب المجتمع الدولي وتوخي اليقظة المتزايدة للمحكمة الجنائية الدولية بسبب زيادة خطر انتهاكات حقوق الإنسان في مثل هذا السياق. ولهذا السبب، يشيد بلدي بالجهود التي بذلتها

المحكمة حتى الآن، وكذلك تعاونها مع حكومة ليبيا في التحقيق في الجرائم المزعومة المرتكبة في البلد.

ومع ذلك، يشعر وفد بلدي بالقلق لأن خطورة السياق الحالي قد تؤثر بشكل أكبر على القدرات المؤسسية لحكومة الوفاق الوطني، واستعدادها للوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب نظام روما الأساسي. ونلاحظ أن مذكرات الضبط والإحضار الصادرة في حق السيد سيف الإسلام القذافي والتهامي محمد خالد ومحمود مصطفى بوسيف الورفلي، لم تنفذ حتى الآن. لذلك، تكرر دعوتها جميع الأطراف إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل تقديم الجناة المزعومين إلى العدالة وعرضهم على المحاكم الدولية المختصة.

إن السلام والأمن اللذين يشكلان محور شواغل مجلسنا لا ينفصلان عن مكافحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وكرامة الإنسان. وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية العمل سويًا لتحقيق هذا الهدف النبيل، الذي يعد أحد أركان عملية استعادة السلام والمصالحة الوطنية في ليبيا. وفي هذا الصدد، ترحب كوت ديفوار بالبيان الذي أدلت به المدعية العامة في ١٦ نيسان/أبريل بشأن تصاعد أعمال العنف في طرابلس وحولها. وفي ذلك البيان، حثت المدعية العامة جميع أطراف النزاع على عدم ارتكاب جرائم تقع في نطاق ولاية المحكمة، ودعت بوجه خاص قادة الجماعات المسلحة الذين يشاركون في هذه المعارك، إلى الاحترام التام لقواعد القانون الإنساني الدولي.

ويعتبر بلدي ذلك تعبيرا عن رغبة المدعية العامة في إبقاء حالة حقوق الإنسان في الأزمة الليبية قيد نظرها. لذلك، أذكّر جميع الأطراف الليبية بالتزامها بحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والبنية التحتية للمستشفيات. كما تكرر كوت ديفوار دعوتها لتوسيع اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليشمل الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين.

وختاما، أود أن أعيد التأكيد على دعم كوت ديفوار لعمل المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية لضمان احترام حقوق الإنسان في ليبيا، وندعو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى مضافرة جهودهما من أجل تحقيق وقف سريع للاشتباكات في طرابلس وحولها ولتحقيق استعادة السلام في البلد.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر المدعية العامة على تقريرها المكتوب وكذلك على الإحاطة الزاخرة بالمعلومات التي قدمتها من فورها.

وتؤكد بلجيكا دعمها الثابت للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ومحايدة ودعمها الثابت للعمل الذي تقوم به السيدة بنسودة ومكتبها. تجسد المحكمة جهود المجتمع الدولي لتطوير حكم القانون في جميع أنحاء العالم، وبالتالي، تسهم في صون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أغتنم فرصة وجود المدعية العامة هنا في المجلس لأؤكد مجددا التزام بلدي بالحفاظ على نزاهة واستقلال المحكمة وموظفيها.

ما زال ثلاثة من المشتبه فيهم، في القضايا المعروضة على المحكمة عقب إحالة المجلس للحالة في ليبيا إليها في عام ٢٠١١، طلقاء. وكما أكدت المدعية العامة في تقريرها، فإن المحكمة تعتمد اعتمادا كليا على تعاون الدول في تنفيذ مذكرات التوقيف. ومرة أخرى، لا بد من الإشارة إلى أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، سواء كانت أطرافا في نظام روما الأساسي أم لا، مدعوة إلى التعاون التام مع المحكمة والمدعية العامة بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وهذا، بطبيعة الحال، يخص أولا وقبل كل شيء ليبيا، التي يجب أن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما في إطار إلقاء القبض على السيد التهامي والسيد القذافي والسيد الورفلي ونقلهم إلى المحكمة.

ونرحب بالتعاون الإيجابي بين المحكمة الجنائية الدولية وسلطات حكومة الوفاق الوطني. وفيما يتعلق بالسيد الورفلي،

فالأمر متروك للواء حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي، في تيسير نقله الفوري إلى المحكمة.

وكذلك تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية هامة فيما يتعلق بهذه الحالة، التي أحالها هو نفسه إلى المحكمة. وندعو أعضاء المجلس الآخرين إلى الانخراط في عملية تفكير جماعي بشأن التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها لدعم المحكمة وولايتها. وفي هذا الصدد، فإن عددا من المقترحات التي طرحت خلال اجتماع صيغة آريا الذي عقد في تموز/يوليه الماضي بمبادرة من هولندا للنظر في العلاقة بين المجلس والمحكمة الجنائية الدولية تكتسي أهمية خاصة.

وعلى ذلك يمكن للمجلس أن ينظر في السماح بإدراج الأشخاص المطلوبين من جانب المحكمة في قوائم الجزاءات بمجرد صدور أوامر القبض بحقهم. ومن المهم كذلك التشجيع على تبادل المعلومات بين لجان الجزاءات والمحكمة، فضلا عن الإبلاغ بأوامر القبض والمساعدة المتبادلة في تنفيذ عمليات الاعتقال.

ويشير بلدي كذلك إلى أنه، وفقا للمادة ١١٥ (ب) من نظام روما الأساسي، هناك بند يقضي بتغطية الأمم المتحدة النفقات المتكبدة نتيجة للإحالات إلى المحكمة من قبل مجلس الأمن. فسيكون من غير المنطقي أن تتحمل الدول الأطراف وحدها العبء المالي المترتب على هذه التحقيقات. ونأمل في أن يتمكن المجلس من التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة.

وتشجب بلجيكا بشدة استئناف القتال في طرابلس وحولها في الأسابيع الأخيرة، وترى أنه من الملح الآن للمجلس أن يكون قادرا على التعبير عن وجهة نظره بشأن الحالة في ليبيا. ويجب التذكير بحزم بأن جميع الأشخاص الذين تثبت إدانتهم بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وبشكل أعم، الذين قد يهددوا السلام في ليبيا يجب أن يساءلوا على أفعالهم.

وكما أكدت المدعية العامة في بيانها المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل الماضي، فإن جميع القادة، العسكريين منهم والمدنيين على السواء، الذين يمارسون السيطرة أو السلطة أو القيادة الفعلية على مرؤوسيهم عرضة للملاحقة الجنائية أمام المحاكم الوطنية أو المحكمة الجنائية الدولية على الجرائم التي يرتكبها الأخيرون. وترحب بلجيكا، في هذا الصدد، بأن مكتب المدعية العامة يجمع حاليا المعلومات بشأن هذه المسألة، وسيحدد ما إذا كانت الأطراف في النزاع المسلح قد ارتكبت جرائم تقع في إطار اختصاص المحكمة. وبالمثل، نشيد بالعمل الذي تم الاضطلاع به بغية إمكانية مقاضاة الجناة في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين.

إن مكافحة الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة يشكل جزءا حيويا من أي حل سلمي دائم للأزمة في ليبيا. ولذلك، فإن من واجب المجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، أن يدعموا المحكمة في تنفيذ ولايتها.

السيد لويتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر السيدة فاتو بنسودة على إحاطتها، وأن أؤكد لها دعم بولندا الكامل للعمل الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية. يستند دعمنا إلى الاقتناع الراسخ بأن العمل الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية ومكتبها بصفة خاصة يظل أساسيا لضمان المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. ولذلك فإن عملها يأتي في صميم ولاية مجلس الأمن – صون السلم والأمن الدوليين – لأن الجرائم الفظيعة ليست من سمات معظم النزاعات فحسب، بل إنها كذلك من أسبابها الجذرية. ولذلك، فإننا نتفق تماما مع الاستنتاج الوارد في تقريرها بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات ملموسة لدعم المساءلة عن الجرائم الوحشية، بما في ذلك في ليبيا.

وفيما يتعلق بليبيا، يمكننا أن نتفق تماما مع البيان الذي أدلت به السيدة بنسودة في ١٦ نيسان/أبريل، داعية جميع

الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني. وأود أن أشدد هنا على أن احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ليس مسألة اختيار؛ فهو التزام قانوني على الدول والجهات من غير الدول على السواء. وينبغي مساءلة جميع المسؤولين عن الانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إننا نولي أهمية خاصة، كأولوية عليا لعضويتنا في مجلس الأمن، لحماية المدنيين. ومرة أخرى، نتفق مع المدعية العامة فيما يتعلق بشواغلها بشأن حالة السكان المدنيين في طرابلس نتيجة للتطورات الأخيرة والنزاع المستمر. وأود كذلك أن أذكر الجميع في هذه القاعة أنه قد جرى تسليط الضوء على حماية المدنيين، كجزء لا يتجزأ من القانون الدولي الإنساني، في عدد من قرارات مجلس الأمن، التي تشكل كذلك جزءا من القانون الدولي. فقبل شهر واحد فقط، وافقنا على عناصر البيان الصحفي لمجلس الأمن الذي جاء فيه:

”ذكَّر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ضرورة حماية المدنيين“،

وهو أمر قريب جدا من قلوبنا.

وكما قالت السيدة بنسودة، فإن الشعب الليبي يستحق العيش في سلام وأمان.

وبولندا تدرك أن اعتقال وتسليم الأشخاص الواردة أسماؤهم في أوامر الاعتقال التي أصدرتها المحكمة خطوة لا غنى عنها في ضمان المساءلة في ليبيا. وإذ نشير إلى أن ليبيا لا تزال ملزمة في هذا الصدد، فإننا نؤيد دعوة المكتب لجميع الدول إلى اتخاذ خطوات لضمان تنفيذ أوامر الاعتقال تلك وإحالة المشتبه بهم إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهذا يعني أن نتائج عمل السيدة بنسودة تتوقف إلى حد كبير على تعاون الدول الأعضاء. ومرة أخرى، فإن العمل معها ليس من واجبنا ومسؤوليتنا فحسب، بل إنه التزامنا. وبدون التعاون بحسن نية من جانب الدول الأعضاء، لن تتمكن المدعية العامة من المضي قدما في إجراءاتها.

ويساورنا بالغ القلق أيضا إزاء استمرار الجرائم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والتجاوزات التي يعاني منها المهاجرون واللاجئون في ليبيا، فضلا عن استمرار إفلات المهربين والمتجرين وأعضاء الجماعات المسلحة وموظفي الدولة المتورطين معها من العقاب. وندرك أيضا أن أعمال تهريب البشر والجرائم المزعومة المرتبطة بها تؤثر على السلم والأمن لا في ليبيا فحسب بل وخارجها. وقد ذكرت في وقت سابق أن المساءلة أداة لمنع نشوب النزاع أيضا، لأنه إذا تمكنا من كفالة المساءلة، يمكن أن يكون ذلك رادعا للانتهاكات والتجاوزات المحتملة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والنزاع. وهي أداة مهمة جدا لمنع نشوب النزاعات.

وترحب بولندا أيضا بالجهود التي يبذلها المكتب للرصد والتحقيق والتحليل للادعاءات المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين في ليبيا بغية تحديد ما إذا كانت تندرج ضمن اختصاص المحكمة. كما نقدر ونشجع تعاون المكتب مع ليبيا والدول الأخرى، وكذلك مع المنظمات الوطنية والدولية، لتعزيز تنسيق استراتيجيات التحقيق والادعاء الرامية إلى سد فجوة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بنظام روما الأساسي والجرائم عبر الوطنية والنشاط الإجرامي المنظم.

في الختام، أود أن أحث على مساعدة المحكمة في إنهاء الانتهاكات وكفالة الاحترام الكامل في ليبيا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من أجل دعم جهود المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالحالة هناك، فضلا عن العملية السياسية، والعمل على تعزيز سيادة القانون وتحقيق السلام في ليبيا.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيدة بنسودة على تقريرها وإحاطتها المفصلين.

وكما فعلنا في كل مرة مثلنا فيها أمام المجلس، نود أن نؤكد مجددا دعم فرنسا الكامل للمحكمة الجنائية الدولية. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للتشديد على أن دور المحكمة مهم اليوم كما كان بالأمس، بالنظر إلى السياق الصعب لتعددية الأطراف عموما ولحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بصفة خاصة. يجب أن تكون المحكمة قادرة على التصرف وممارسة صلاحياتها دون عائق، بشكل مستقل ونزيه، ضمن الإطار المحدد في نظام روما الأساسي. وفي هذا الصدد، تؤكد فرنسا دعمها لتنفيذ القرار ١٩٧٠(٢٠١١)، الذي أحال الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. لقد اعتقدنا آنذاك، وما زلنا نرى اليوم، أن السلام الدائم في ليبيا يتطلب العدالة للضحايا، والمحكمة الجنائية الدولية لا تزال تضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد.

إن القتال الدائر في ليبيا حاليا يقوض جهود السلام المبذولة بدعم من الأمم المتحدة عموما، ومجلس الأمن بشكل خاص. والمدنيون هم الضحايا الرئيسيون لذلك. وعليه، من المهم ضمان أن تتوصل الأطراف إلى وقف لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن، مع الوقف الفوري للعمليات العسكرية والتهدئة الفعالة. إن العديد من الجماعات الإرهابية والإجرامية تستغل الوضع لمحاولة استعادة قوتها، وتشمل أفرادا مدرجين في قائمة المجلس، وهذا أمر لا يمكن قبوله على الإطلاق. ويجب ألا تغيب عن بالنا الحاجة إلى استئناف الحوار. وقد تعهدت الأطراف، وخاصة في باريس وباليرمو وفي نهاية شباط/فبراير في أبو ظبي، باتفاق أولي ينص على توحيد مؤسسات الدولة وتشكيل حكومة انتقالية مكلفة باستعادة الخدمات الأساسية للسكان والتحضير للانتخابات. ولذلك، من المهم الآن إعادة ذلك الحوار تحت رعاية الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام، الذي نؤيده تأييدا كاملا. ويجب أن نحافظ على المنظور والزخم للتوصل إلى تسوية سياسية، لأنه، كما نعلم، لا يمكن إنهاء هذا النزاع إلا عن طريق حل سياسي.

وإلى جانب هذه الملاحظات العامة، أود أن أدلي بثلاثة تعليقات أكثر تحديدا. أولا، إن قدرة مكتب المدعي العام على مواصلة تحقيقاته تتطلب التعاون الكامل من جميع أصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تتعاون السلطات الليبية مع المحكمة، بما في ذلك تنفيذ أوامر التوقيف. ومن الأهمية بمكان أن تقوم جميع الدول المعنية، سواء أكانت أطرافا في نظام روما الأساسي أم لا، بتعزيز تعاونها من أجل توفير الدعم اللازم لمكتب المدعي العام ما دامت هناك حاجة إليه، وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بالتعاون الفعال الذي قدمه عدد من الدول والمنظمات، بما في ذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، لمكتب المدعي العام. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي للدعم والتعاون المستمرين من جانب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

ثانيا، أود أن أكرر التأكيد على أهمية ضمان التحقيق ومقاضاة الجناة في جميع الجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا منذ عام ٢٠١١ وما زالت ترتكب اليوم، بما في ذلك الجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش.

وفي هذا الصدد، وهذه هي النقطة الثالثة والأخيرة، نشيد بتركيز المدعية العامة على الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، اللذين يشكلان تهديدا مباشرا للسلام والاستقرار في ليبيا. إن النتائج الواردة في التقارير التي أشارت إليها المدعية العامة موضحة ومزعجة من حيث خطورة هذه الجرائم ونطاقها. ونرحب بالنهج الصارم الذي يتخذه المكتب، بما في ذلك دوره في تشجيع التحقيقات والملاحقات القضائية على المستوى الوطني. ونأمل أن يكون لذلك أثره الفعال في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين.

في الختام، فإن حالة العنف والتشرذم في ليبيا تبرز الحلقة المفرغة المتمثلة في الإفلات من العقاب وعدم الاستقرار بشكل صارخ. وإذا أردنا وضع حد لها، يجب التعامل مع التحديات

السياسية والأمنية والاجتماعية التي تواجهها ليبيا. ولا يمكن التغلب على تلك التحديات دون مساعدة فعالة من المحكمة ودعم مجلس الأمن. وفرنسا لا تزال مستعدة للعمل في هذا الصدد.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): كل ستة أشهر منذ ثماني سنوات حتى الآن، نستمع إلى إحاطات من المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بشأن التحقيق في الحالة في ليبيا. واليوم يقدم لنا التقرير السابع عشر على التوالي. وعاما تلو العام في هذه القاعة، نتأكد من أن المحكمة الجنائية الدولية هي المؤسسة التي يمكن أن تؤدي دورا مهما في إنهاء المواجهة المسلحة واستعادة سيادة القانون وتقديم المذنبين إلى العدالة وتعزيز إيمان الليبيين بإمكانية تحقيق العدالة. وللأسف، فإن الواقع يشهد على العكس من ذلك. كل عام تصبح المحكمة الجنائية الدولية عاملا أقل أهمية على الساحة الدولية. وليس لتحقيقاتها زخم ولا نتائج. وقبل الجلسة، نظرت في البيانات التي أدلى بها ممثلو روسيا في مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع في السنوات السابقة، وكان يمكن أن أدلي بأي منها اليوم. فما زالت صالحة ١٠٠ في المائة حتى الآن. ويبدو أن المحكمة الجنائية الدولية لا تستجيب لأي نقد منصف يوجه إليها.

إن للنزاع في ليبيا لها جذورا عميقة. ففي عام ٢٠١١ لم تسفر محاولات قصف الديمقراطية في في الجماهيرية العربية الليبية السابقة بواسطة القوات الجوية للولايات المتحدة، فرنسا، المملكة المتحدة، كندا، بلجيكا، الدانمرك، هولندا، النرويج وغيرها من الدول عن شيء سوى كثير من الضحايا البشرية ونشر الفوضى والجريمة، علاوة على فيض من اللاجئين. وقد غاب كل ذلك بطريقة محيرة عن انتباه المدعية العامة للمحكمة. ولا شك أن هناك أسبابا محددة لذلك.

أوصي كل اللذين لا يزالون على اعتقاد ساذج بصورة ساطعة للمحكمة الجنائية الدولية باعتبارها نصيرا للعدالة أن ينظر في الحكم الذي أصدره قضاتها في ١٢ نيسان/أبريل. وأعتقد أن زميلي من الولايات المتحدة قد تحدث عن ذلك في وقت سابق. فقد صرحت المحكمة للمجتمع الدولي بأنه يمكن التغاضي عن العدالة الحقيقية في بعض الظروف. وعليه، فإن مصالح الضحايا وخطورة الجرائم المرتكبة هما أمران ثانويان بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية. وأصبح المعيار الأهم هو ما يسمى بمصلحة العدالة. ولمصلحة العدالة هذه، فإن للمحكمة الجنائية الدولية الحق من الآن فصاعدا في الامتناع عن إجراء تحقيق إن كانت لديها شكوك في جدوى ذلك التحقيق أو في إمكانية إجرائه بسبب عدم تعاون الأطراف المعنية نظرا للضغوط التي تمارسها الجزاءات على أعضاء المحكمة أنفسهم أو بسبب قيود الميزانية التي تواجهها.

وأخشى ألا يكون في الإمكان استعادة سمعة المحكمة في أعقاب هذا الحكم اللبق الذي يصف فهم المحكمة الجنائية الدولية لمصلحة العدالة. وبالنظر إلى سياسيات قضائية كهذه، فإن من المستحيل تقريبا أن يسفر التحقيق في الحالة في ليبيا عن أي نتائج ذات مصداقية.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أعرب عن تضامننا الكامل مع الشعب الليبي الذي ما زال يعاني من وحشية الحرب حتى يومنا هذا.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه وتهانيه للسيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الشاملة اليوم بشأن تقريرها السابع عشر إلى المجلس، وعلى التزامها بتنفيذ مهامها.

وتواصل جمهورية غينيا الاستوائية تعزيز احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ولذلك، فإننا نثني على الجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن في مجال المساءلة والإفلات من العقاب. ويحدونا الأمل في أن يواصلا

الجهود نفسها وبالكثافة ذاتها بغض النظر عن أصل المتهم. ويتوقع المجتمع الدولي أن تتسق معايير وعزم المحكمة الجنائية الدولية على مقاضاة الجرائم، وأن تضطلع بمهامها بطريقة تتسم بالموضوعية والمصداقية والحياد، مع ضمان عدم تسييس القضايا التي تنظر فيها.

ولم يعد محتملا التدهور المأساوي للحالة في ليبيا خلال الأسابيع الأخيرة، ما أدى إلى فقدان المئات من الأرواح وإصابة الآلاف، ولا يمكن السماح به. ويساورنا بالغ القلق إزاء خطورة الحالة الراهنة. وعليه، نرى أنه يجب إعطاء الأولوية في هذه المرحلة لوقف القتال والإعلان الفوري عن وقف إطلاق النار وحمل الليبيين إلى طاولة المفاوضات لأجل استعادة السلام في ليبيا، نظرا لأن المفاوضات الشاملة وحدها هي التي تمكن من تحقيق السلام وتطبيع الأوضاع في هذا البلد المنكوب. وذلك ما يكافح لأجله اللشعب الليبي، ويجب على هذه الهيئة أن تتصرف وفقا لذلك.

ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المستمرة في ليبيا تبعث على القلق، وكذلك استمرار ارتكاب جرائم الحرب في إفلات تام من العقاب. وعلى سبيل المثال، تستخدم الأسلحة المتفجرة بشكل عشوائي في المناطق المدنية ويقتل الأشخاص الأبرياء، على النحو الذي أشار إليه بحق الممثل الخاص للأمين العام في نشرته الصحفية الصادرة في ١٧ نيسان/أبريل. وتقع هذه المسألة ضمن اختصاص المحكمة الجنائية، التي يجب عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا للإجراءات المعمول بها قانونا. ونحث جميع الدول الأعضاء في المجلس والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لهذه الأحداث عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين والعاملين في المجال الطبي، فضلا عن حماية البنية التحتية المدنية.

وختاما، فإن من المهم أن نضع في الاعتبار أن للحالة الراهنة في ليبيا عواقب إقليمية خطيرة. فهي تؤثر بشكل مباشرة وسلبي على المهاجرين واللاجئين الذين تقطعت بهم السبل هناك أو الذين بقوا أو أعيدوا إلى الأراضي الليبية، ما يجعل الوضع أكثر تعقيدا بسبب التوترات القائمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إندونيسيا.

بداية، تود إندونيسيا أن تشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها. وقد أحطنا علما بتقريرها السابع عشر إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. وتشاطر إندونيسيا الآخرين في الإعراب عن شعورنا بالقلق العميق إزاء الحالة في ليبيا. وأود اليوم أن ألفت انتباه المجلس إلى ثلاث نقاط.

أولا، تدعو إندونيسيا، على غرار الآخرين، إلى وقف الأعمال العدائية في ليبيا. وندعو أيضا جميع الأطراف إلى العودة إلى طاولة المفاوضات من أجل تحقيق مستقبل سلمي للبلد. وقد استمعنا إلى وعود قبل أقل من شهرين عن أعمال تحضيرية لعقد مؤتمر وطني ليبي في نيسان/أبريل. ولكن ذلك الموعد قد حلّ وراح. ولا يزال السلام هدفا بعيد المنال. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، أن يعمل معا لإتاحة الفرصة لليبيين كي ينعموا بالسلام مرة أخرى في نهاية المطاف. ويساورنا القلق أيضا إزاء تزايد الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والجرائم الخطيرة والمتعددة الأوجه، كما أبلغتنا المدعية العامة بنسودة للتو: القتل والعنف الجنسي والاتجار بالبشر والعنف ضد المهاجرين. ونؤيد دعوة المدعية العامة في بيانها المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل جميع الأطراف والجماعات المسلحة المشاركة في القتال إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني واتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين.

ثانيا، تدعو إندونيسيا إلى تقديم الإغاثة الإنسانية خلال شهر رمضان. وإن من دواعي الشعور بالقلق الشديد أن أبلغت منظمة الصحة العالمية هذا الأسبوع، بعد شهر من اندلا ع النزاع

المسلح في طرابلس، عن مقتل ٤٣٢ شخصا وإصابة ٢٠٦٩ آخرين في حين اضطر ما يزيد على ٥٠ ٠٠٠ شخص إلى الفرار من ديارهم. ويعني كل يوم من العنف مقتل وإصابة وتشريد المزيد من الأشخاص. ويجب وضع حد لذلك. وينبغي بذل الجهود لمساعدة المحتاجين بغية إنقاذ أرواح الأبرياء.

وأنتقل الآن إلى النقطة الثالثة والأخيرة التي تتعلق بإجراءات المحكمة الجنائية الدولية. وإندونيسيا ملتزمة بالسعي إلى تحقيق العدالة في ليبيا، في إطار الجهود المبذولة على نطاق أوسع لتحقيق السلام المستدام والطويل الأجل في ليبيا. وفي حين يستحيل تحقيق السلام الكامل والمستدام بدون تحقيق العدالة، فلا يمكن للعدالة أن تسود في ظل غياب السلام. ويجب احترام سيادة القانون. وبالنسبة لإندونيسيا، فإن الأولوية هي وقف جميع الأعمال العدائية المتبقية مع مواصلة عملية السلام التي بدأ من قبل. ويجب رصد جميع الإجراءات المتخذة من جانب المجتمع الدولي بطريقة صارمة لضمان عدم إثارتها المزيد من أعمال العنف وتهديد حياة الأشخاص وتقويض السعي إلى تحقيق السلام. وفي هذا الصدد، لا ينبغي لإحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية أن تمنع السلطات الليبية المختصة من الاستناد إلى ولايتها القضائية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتقديم الجناة إلى العدالة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): سأدلي بهذا البيان نيابة عن معالي وزير الخارجية في ليبيا، السيد محمد الطاهر حمودة سيالة.

في البداية، أود أن أتقدم لكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، بمناسبة ترؤسكم المجلس لهذا الشهر، وأتمنى لكم النجاح في عملكم. كما أود أن أتقدم بالشكر أيضاً للسيدة فاتو بن سودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على تقريرها السابع عشر وعلى إحاطتها لهذا اليوم.

من خلال اطلاعنا على تقرير مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المشار إليه آنفاً، والذي تطرّقت فيه السيدة فاتو بن سودة لبعض القضايا التي لا زالت محل نظر المحكمة، وفقاً للولاية الممنوحة لها بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) الذي أحال بموجب فقرته الرابعة الوضع القائم في ليبيا منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وفي هذا الصدد، جاء طلب حكومة الوفاق الوطني في الرسالة الموجهة من السيد رئيس المجلس الرئاسي في ليبيا إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩ للتحقيق بشأن الانتهاكات والجرائم المرتكبة ضد المدنيين والبنية التحتية لمدينة طرابلس وضواحيها، والتي أكد فيها رئيس المجلس الرئاسي على ضرورة محاسبة المسؤولين عن مثل هذه الجرائم وعدم إفلاتهم من العقاب، والتحقيق في تورط عدد من الدول في مساعدة حفتر في هجومه على العاصمة. ونجدد هنا مطالبتنا للمجتمع الدولي، وعلى رأسه منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، من بينها المحكمة الجنائية الدولية، بمحاسبة الدول المتورطة.

كما وجه رئيس المجلس الرئاسي رسالة أخرى إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل، وضّح فيها أن الأحداث الأخيرة في مدينة طرابلس الناجمة عن العدوان الذي لا يزال مستمراً من قبل حفتر وقواته، وما سببه من جرائم ضد الإنسانية باستهدافه المدنيين والمدارس والمستشفيات والمطارات المدنية، إضافة لتجنيد الأطفال. إن كل هذه الأعمال الإجرامية تحتاج إلى المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب، كونها تُعتبر تحدياً لقرار مجلس الأمن ٢٤٣٤ (٢٠١٨) واستهتاراً به وبكل الجهود الدولية المذكورة في نفس القرار وبخارطة طريق الأمم المتحدة المعتمدة بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لإرساء السلام في ليبيا.

كما أُشيرَ في هذا القرار أيضاً إلى أن الجهات من الأفراد أو الكيانات التي تشارك في أعمال تهدد السلام أو الاستقرار أو

الأمن، أو توفر الدعم في تنفيذها في ليبيا، يمكن أن تُفرَض عليها جزاءات محددة الهدف عملاً بالقرار ٢٢٣٨ (٢٠١٥). ويؤكد هذا القرار على ضرورة أن تعمل جميع الأطراف في ليبيا بصورة بنّاءة مع الأمم المتحدة وأن تمتنع عن أي أعمال من شأنها أن تقوّض الحوار السياسي الذي تتوسط فيه الأمم المتحدة، ويكرر القرار التأكيد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في ليبيا.

وهنا، السؤال يطرح نفسه على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة: هل هم ملتزمون بتنفيذ قرارات مجلس الأمن في الحالة الليبية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، حيث يتصرف مجلس الأمن وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهي إشارة على التزام الدول بتنفيذ قراراته، وفقاً للمادة ٢٥ من الميثاق؟

إن تحقيق العدالة على جميع الأراضي الليبية هو اختصاص سيادي وولاية قضائية وطنية. ومع ذلك فإن هذا لا يعني عدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، بل تنظر السلطة القضائية الليبية إلى عمل المحكمة في هذا السياق على أنه عمل مع شريك يكرّس روح التعاون والتكامل بين القضاء الوطني والمحكمة الجنائية الدولية، وهو التعاون الذي أكّدت عليه المدعية العامة في الكثير من المناسبات وفي تقاريرها المختلفة.

كما تتفهم حكومة بلادي ما أشارت إليه المدعية العامة في تقريرها الأخير عن وجود حالة من البطء في ملاحقة بعض المتهمين من قبل المحكمة، وهذا الأمر يعود إلى الوضع الأمني الذي تعيشه ليبيا بسبب الصدامات العسكرية التي ما تفتأ أن تقف لتبدأ من جديد بسبب دائرة العنف المتواصلة.

كما نود أيضاً التذكير بأن من بين المطلوبين للقضاء الوطني والمحكمة الجنائية الدولية أشخاصاً لا يقيمون على إقليم الدولة الليبية، ويعيشون خارج ليبيا. كما أن قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) لم يُلزم الدول التي يتواجد فيها هؤلاء المطلوبون بضرورة تسليمهم للسلطات الليبية أو للمحكمة الجنائية الدولية، حيث أشارت الفقرة الخامسة من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، ”وإذ يسلم بأن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة لا يترتب عليها أي التزام بموجب نظام روما“. وهذا الأمر فُسّر عند الكثير من الدول بمطالبتها بالتعاون، دون إلزامها بذلك وفقاً لما تمت الإشارة إليه في القرار.

ومن جانب آخر، فقد حدد قرار مجلس الأمن الخاص بليبيا ١٩٧٠ (٢٠١١) ولاية المحكمة فيما يخص الوضع في ليبيا، وهي ولاية لا تعني تتبع أفراد بعينهم فحسب، بل كامل الوضع من تاريخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١. وهو أمر أصبح من الناحية القانونية مستقر الإحالة من مجلس الأمن. وتعني المباشرة في إجراءات فتح القضايا بغض النظر عن تعاون الدول المعنية. ومن الناحية الإجرائية، أصبحت هذه الولاية نافذة من خلال تكليف مكتب المدعي العام للمحكمة بتقديم إحاطة دورية واستعداد المكتب للمباشرة في تلك القضايا. وتأتي مذكرة تقاسم الأعباء بين السلطات الليبية والمحكمة الجنائية الدولية كترسيخ لهذه الممارسة.

فيما يتعلق بالجانب القضائي، نؤكد على قدرة الجهاز القضائي الوطني على ملاحقة كل من اقترف جرماً على الأراضي الليبية منذ عام ٢٠١١ وفي جميع أنحاء ليبيا. وهذه الجرائم لا تسقط بالتقادم، ولكن يجب الأخذ في الحسبان أن الظروف الأمنية التي مرّت وتمرّ بها ليبيا هذه الأيام تسهم بدور كبير في اقتراف الكثير من الجرائم في حق المدنيين. وهنا نود التأكيد على أن القضاء الليبي يرصد كل هذه الانتهاكات.

وفيما يتعلق بما ورد في تقرير مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من قلق على وضع المهاجرين غير الشرعيين، تودّ حكومة الوفاق الوطني التأكيد على أنها قد قامت بعدد من الإجراءات السريعة لحمايتهم، تمثّلت في الإسراع بنقلهم من المناطق التي تشهد الاشتباكات. ولقد تمت العملية بالتعاون

مع منظمة الهجرة الدولية. كما تودّ حكومة الوفاق الوطني التأكيد أيضاً على أنها ترصد كل الانتهاكات التي تتعرّض لها المستشفيات والمرافق العامة والبنية التحتية المدنية، وقد اتخذت كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين وإبعادهم عن المخاطر الناجمة عن الحروب.

بل طالبت الحكومة مجلسكم الموقر بإرسال لجنة تقصي حقائق للتحقيق في الجرائم التي تم اقترافها ضد المدنيين عند استهدافهم بالصواريخ من قبل حفتر وقواته في عدة مرات أثناء الاشتباكات التي تشهدها ضواحي مدينة طرابلس، وتحديد المسؤول عنها.

وفي الختام، تؤكد حكومة الوفاق الوطني التزامها الكامل بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، وخاصة فيما يتعلق بولاية المحكمة الجنائية الدولية كما ورد في القرار. وتأمل حكومة الوفاق الوطني – الحكومة الشرعية والوحيدة المنبثقة عن اتفاق الصخيرات – من المجلس الموقر النظر إلى المسألة الليبية كأولوية من أولويات عمله وعدم إهمالها، وذلك من خلال التنسيق المستمر مع الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، لإمكانية تحقيق السلام والاستقرار والخروج من المأزق الحالي والذي يتطلب من كافة أعضاء المجلس الموقر تضافر الجهود ومعالجة الاختلافات بينهم، بما يؤدي إلى صدور قرار ملزم من المجلس يوقف الأعمال العدوانية الحالية، ويجبر القوات المعتدية على الرجوع فورا من حيث أتت.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠